

## قضية طارق الملاح مقاضاة الوزارة ودار الأيتام الإسلامية

وزارة الشؤون الاجتماعية على مؤسسات الرعاية تصل إلى 70% من موازنة الوزارة، وهو أمر من المفترض أن ينعكس إيجاباً على أداء هذه المؤسسات على مستوى الرقابة والتعليم وتأمين الإطار الصحي والنفسي والاجتماعي المناسب للأطفال المودعين، وهو أمر تدحّضه المعطيات والتقارير الميدانية. بل على العكس، تشير «بدائل» إلى تقارير موثقة لانتهاكات عديدة يتعرّض لها الأطفال (إضافة إلى الانتهاكات الجنسية الفاضحة)، فضلاً عن غياب الأداء الرقابي وانعدام الشروط الصحية النفسية.

يقول المدير التنفيذي لـ «المفكرة القانونية»، المحامي نزار صاغية، إنه في أي دولة، تحظى الأسئلة المتعلقة بالضوابط الإدارية والقانونية والقضائية الواجب توافرها لضمان سلامة هؤلاء الأطفال بحيز واسع من الاهتمام، «ولكن على نقيض ذلك، فإن مواقف السلطتين التنفيذية والتشريعية تبقى ملتزمة الصمت». ويشير صاغية إلى أدبيات الغرف المغلقة التي تتناول المسألة «على أنها تتصل بممارسات النظام القائمة على المحاصصة، وأن أي محاولة لتغييرها يضر بمصالح أصحابها». ويضيف صاغية (وعليه، ينسى وزير الشؤون الاجتماعية أن المسألة هي مسألة حقوق أطفال بالرعاية، ففي ظل هذا النظام، هي أولاً وأخيراً مسألة سياسية تتوزع على أساسها الحصص، وأي إعادة نظر فيها هي بمثابة التفاف حول شروط النظام الذي ارتضاه الوزير).

«لهلق عندي ثقة بالقضاء»، يقول الملاح فرحاً، لافتاً إلى أن فرصة احتضانه من بدائل والمفكرة لا يحظى بها آلاف الأطفال غيره». برأيه، الحل يكمن في إعادة طرح هذه المسألة كقضية رأي عام. من هنا كان إعلان المفكرة القانونية إطلاق ورشة لصياغة قانون حول الرعاية البدئية ابتداءً من 2015/5/15 فضلاً عن إعلانها دعم أي مبادرة لإعلاء الصوت مناصرة لحقوق جميع الأطفال والأشخاص الذين تعرضوا للفصل عن بيئتهم العائلية.



تنفذ وزارة الشؤون الاجتماعية 770 متوازناً على مؤسسات دور الرعاية (مروان طحطح)

اختلاف نظم الرعاية المعتمدة فيها، «تعتمد نظام رعاية مؤسساتياً، هو الأخطر من ناحية النوعية والحماية، وفق المعايير الدولية للرعاية البدئية الصادرة عن الأمم المتحدة عام 2009». وبحسب تقرير «هيئة الأمم المتحدة» الصادر عام 2006 المتعلق بأوضاع الأطفال، فإن هناك حوالي 28 ألف طفل مودعين في مؤسسات رعائية. «نتكلم عن أكثر من 2% من أطفال

### المسألة تنص بممارسات النظام القائمة على المحاصصة

لبنان متروكين لمؤسسات ترسم مصير حياتهم بأموال مدفوعة من قبل الدولة ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية، ومتروكين من جهة أخرى لسماحة بيع الأطفال»، تعلق علوش، لافتة إلى الإهمال الحاصل المتعلق بالتبني غير الشرعي الممارس في لبنان، وإلى «غياب الإحصاءات أو الأرقام التقريبية لحالات التبني غير الشرعي».

المفارقة أن «الأموال المدفوعة» التي تشير إليها علوش والتي تنفقها

كان يُقال للملاح في كل مرة كان يريد متابعة شكاواه. ويضيف الملاح: «وزير الشؤون الاجتماعية رفض استقبالي، والمجلس الأعلى للطفولة عرض علي مبلغاً من المال لقاء سكوتي، إلا أن هناك مئات من الأطفال ما زالوا يتعرضون لما تعرضت له ولا أحد يجرؤ على رفع الصوت». من هنا كانت المبادرة التي أطلقها «المفكرة القانونية» بالتعاون مع جمعية «بدائل» لرفع الصوت ولتحقيق تحرك اجتماعي داعم لجميع الأشخاص المودعين بمؤسسات رعاية بديلة». المبادرة تنطلق من السعي إلى مواجهة «النظام الرعائي المؤسساتي الذي يسمح ويتيح هذا النوع من الانتهاكات وغيرها». هذا النظام ليس إلا انعكاساً للنظام الطائفي القائم على المحاصصة وغيرها، بحيث كل زعيم طائفي «يربي» رعاياه. وليس غياب أي قانون مدني يرعى هذه المسألة وينظمها إلا دليلاً على «السلخ» المتعمد للجدور، بحيث يصبح ولاء هؤلاء لدور رعاية الطائفة التي ينتمون إليها.

تقول مديرة جمعية بدائل، زينة علوش، إن المؤسسات الرعائية، وعلى

### هديك فرفور

منذ عشرين عاماً، أودع طارق الملاح في دار الأيتام الإسلامية. كان عمره تسع سنوات عندما تعرّض للاغتصاب من قبل ثلاثة «شبان» (هم أطفال أيضاً في الدار تتراوح أعمارهم بين 14 و15 عاماً). بقي الملاح يتعرّض للاغتصاب حتى الـ4 من عمره، حينها قرر «الهرب». طوال خمس سنوات لم يتجرأ الطفل/ الشاب على الشكوى أو الإفصاح «البيئة التي سمحت بتعرضي للاغتصاب لن تسمح لي بالتجرؤ على الشكوى»، يقول الملاح الذي «يعزّ عليه» أن الدار لم تسال عنه عندما فرّ. «ولا كانوا في ولد اختفى من عندي». كثيرة هي «الخبريات» التي يقولها الملاح عن طبيعة الحياة في الدار وعن «استمرار الانتهاكات التي لا تزال تحصل حتى اليوم». إلا أن المؤلم بالنسبة إلى طارق هو صعوبة المواجهة التي خاضها بوجه الدار «المحمية» من الوزارة (السلطة المؤتمنة) قبل كل جهة أخرى. «كانوا يقولولي ملفك عند دار الفتوى روح خدو من هنك»، هذا ما

## الجامعة اللبنانية يوم الغزل بالهيئات الاقتصادية

وحدها كلمة راشيل حبيقة، رئيسة الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، لامست بشكل مباشر بعض قضايا الجامعة الأساسية الواجب العمل لأجلها، كضرورة العمل على رفع الظلم عن الأساتذة المتعاقدين المستنخين من التفرغ والمستوفين لشروطه، والتطبيق الكامل لقانون التفرغ، تأمين الموازنة الضرورية للجامعة والعمل على رفعها... مثقنةً عالياً «دور طلابنا النضالي في عملية بناء الجامعة».

يذكر أن القاعة التي امتلأت بالأساتذة والموظفين حضر إليها عدد قليل من الطلاب، في حين سجّل لطلاب كلية الصحة حضورهم للترويج للعلاجات والمعاینات التي تقدمها الكلية للمواطنين. وتخلل الحفل إطلاق كتاب «الأخوين الرحباني: إبداع فكري وفني» من إصدار منشورات الجامعة اللبنانية.

الاقتصادية، ودعوة القصار إلى إلقاء كلمة باسم هذه الهيئات لم تات ضمن أي خطة مدروسة، ما يطرح الكثير من علامات الاستفهام حول العلاقة التي يرسمها رئيس الجامعة مع الهيئات الاقتصادية.

عضو مجلس الجامعة علي رمال قال إن الرهان، بعد الكلمة «الإيجابية»

### «الآتبدأ إعادة الاعتبار للجامعة اللبنانية بتقديم الدعم المادي لها لا للجامعات الخاصة».

للقصار في هذا الاحتفال، هو على بناء شراكة مع الهيئات الاقتصادية ومؤسسات الإنتاج، «بهدف تطوير البرامج التعليمية ملاقة احتياجات سوق العمل ومتطلبات السوق»، معترفاً بأن الجامعة لم تقم في السابق بصياغة أي خطة لبناء هذه الشراكة والانفتاح على مؤسسات الإنتاج وسوق العمل.

كليات الجامعة، قبل أن يتوقف عن إلقاء كلمته لإلقاء التحية على «معالي الوزير القصار»، الذي حضر متأخراً. وجّه القصار تحية إلى رئيس الجامعة على الجهد المبذول «في سبيل إعادة الاعتبار للجامعة اللبنانية». يهمس أحد الأساتذة الحاضرين لزميل له «ألا تبدأ إعادة الاعتبار للجامعة اللبنانية بتقديم الدعم المادي لها لا للجامعات الخاصة».

القصار استشهد بتجربته «المثمرة» مع السيد حسين في حكومة سعد الحريري، «حيث كنا نلتقي على مواقف واحدة». ورأى القصار وجود «فرص هائلة لمزيد من التعاون بين الهيئات الاقتصادية والجامعة اللبنانية بهدف تطوير منظومة تعليمية وطنية تستجيب للاحتياجات الفعلية لسوق العمل». أحد أعضاء مجلس الجامعة قال لـ«الأخبار» إنه «ليس هناك أي استراتيجية تم العمل عليها في سبيل إنجاز شراكة مع الهيئات

### حسين مهدي

«توقعنا أن يتم الإعلان عن تقديم هبة مالية سخية بهدف المساهمة في تطوير الجامعة اللبنانية». هذا ما قاله عدد من الأساتذة في محاولة لتفسير سبب إحياء «يوم الجامعة اللبنانية» أمس، تحت عنوان «يوم تعزيز العلاقة مع الهيئات الاقتصادية ومؤسسات الإنتاج».

اتسم الحفل بالغزل المتبادل بين كل من رئيس الجامعة اللبنانية عدنان السيد حسين ورئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار الذي خُصصت له كلمة باسم «أصدقاء الجامعة والهيئات الاقتصادية». رئيس الجامعة تحدث في كلمة «شاعرية» عن الجامعة «المستقلة»، حيث «المسؤول الجامعي، عميداً كان أو مديراً أو رئيساً قسم، لا يُختار لطائفته أو لفئوته، وإنما لكفايته العلمية والإدارية، بعيداً عن الاستزلام والتبعية»، معدداً مزايا